الـدليل التـدريبي في الحوكمة البيئية

"مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية"

٢٠١٥-٢٠١٦

إعـداد

م. ثروة قطيش م.آيات هزايمه

الجمعية العلمية الملكية

قسم دراسات المياه/ مركز البيئة والمياه

تشرين ثاني، ٢٠١٥

محتويات الدليـل

هذا الدليل..... ٣

أهداف الدليل..... ٤

منهجية الدليل..... ٤

شكر وتقدير..... ٥

الفصل الأول : مفاهيم بيئية وتنموية..... ٦

الفصل الثاني: عناصر الحوكمة البيئية الرشيدة ١٤

الفصل الثالث: دراسة حالة" مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية"..... ٢٤

المراجع..... ٣٦

هذا الدليل

يعد هذا الدليل وثيقة موجهة لمنظمات المجتمع المدني التي تعنى بمواضيع التنمية المجتمعية المدنية وإدخال مفاهيم بيئية عصرية مثل الحوكمة البيئية ضمن رسالتها ومبادئ عملها.

يأتي إصدار هذا الدليل كأحد مخرجات مشروع "تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية" والمنفذ من قبل الجمعية العلمية الملكية بدعم من مشروع " تعزيز الحوكمة البيئية من خلال بناء قدارت المنظمات غير الحكومية" الممول من الإتحاد الاوروبي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ويمنح من خلال مرفق البيئة العالمية/ برنامج المنح الصغيرة (GEF/SGP) .

يقوم هذا الدليل على مجموعة من المبادئ والأسس التي تعزز مفهوم الحوكمة البيئية والقائمة على الواقعية، والتشاركية، والشمولية، والتراكمية، ومراعاة الثقافة المحلية، ومراعاة النوع الاجتماعي والبساطة وسهولة التطبيق. ويهدف هذا الدليل إلى رفع قدرة منظمات المجتمع المدني بالعمل التطوعي القائم على المشاركه وتطوير قدرات المتطوعين في كسب الدعم والتأييد في القضايا التي تخص بيئتهم ومجتمعهم، كما يهدف إلى توفير مادة علمية ومرجعية باللغة العربية للمدربين والمتدربين المهتمين بالحوكمة البيئية وبناء التحالفات والشبكات الداعمة لها، بالإضافة إلى راسمي السياسات ومتخذي القرارات وقادة المجتمع المدني والمحلي.

آملين استمرار الاستفادة من هذا الدليل كمرجع لعمل المتطوعين وغيرهم من المهتمين بقضايا البيئة.

والحمد لله رب العالمين

تشرين ثاني، ٢٠١٥

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل المختصر إلى توضيح المفاهيم الفنية اللازمة لدعم المفاهيم البيئية في المجتمعات المحلية، كما ويهدف إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني على الحصول على المعلومات الداعمة لمفاهيم الحوكمة البيئية وتطبيقها على أرض الواقع وذلك عن طريق توفير المعلومة بشكل سهل وسلس لجمعيات المجتمع المدني الراغبة بالعمل البيئي وتبني مفاهيم التنمية المستدامة ضمن عملها.

وتتلخص الأهداف الفرعية لهذا الدليل بما يلي:

- تعزيز الوعي في المفاهيم البيئية والتنموية المطروحة.
- المساهمة في تطوير مهارات المستهدفين العلمية والعملية.
- تطوير اتجاهات إيجابية نحو المفاهيم البيئية العصرية كالحوكمة البيئية.

منهجية الدليل

يحتوي هذا الدليل على ثلاثة فصول؛ حيث يقدم الفصل الأول تعريفاً لبعض المفاهيم والأدوات البيئية والتنموية كالتنمية المستدامة، الإدارة البيئية، والحوكمة البيئية، ومفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. الفصل الثاني يقدم تعريفاً لمفهوم الحوكمة الرشيدة وربط المفهوم بعناصر الحوكمة. أما الفصل الثالث فيستعرض مثالاً عملياً عن أحد المشاريع التي ربطت البيئة بالمجتمع وذلك من خلال تقديم شرحٍ وافٍ عن أهداف المشروع، ومنهجية العمل والنتائج والدروس المستفادة من هذا المشروع.

شكر وتقدير

يتوجه مركز البيئة والمياه في الجمعية العلمية الملكية بالشكر الجزيل لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي/ برنامج المنح الصغيرة على ما قدموه من دعم لإنجاز هذا الدليل ضمن نشاطات "مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية". كما يتوجه بالشكر والإمتنان لجمعية سوف الجديدة للتنمية الإجتماعية وفريق عمل المشروع من ممثلي القطاعات المختلفة في محافظة جرش ومدينة سوف بالتحديد لكل الدعم والمساعدة التي قدموها خلال فترة المشروع.

وفي النهاية يتقدم مركز البيئة والمياه بالشكر الخاص لفريق عمل المشروع لجهودهم الكبيرة في إنجاح هذا المشروع وتحقيق النتائج المرجوة ويخص بالذكر؛ م. رأفت عاصي، د. المؤيد السيد، م. ثروة قطيش، م. آيات هزايمه، م. نانسي الزق، م.الهام عريقات، م. بيان عثامنة، وم. صلاح أبو صلاح.

الفصل الأول: مفاهيم بيئية وتنموية

الفصل الأول: مفاهيم بيئية وتنموية

التنمية المستدامة وتنمية المجتمع والإدارة البيئية والحوكمة البيئية والمجتمع المدني، كلمات تتردد على مسامعنا يومياً بطرق مختلفة. ولكن ماذا تعني هذه المفاهيم؟ وكيف يمكن التأكد من أن هذه المفاهيم تتوافق مع النواحي البيئية في المجتمع وتضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع في صناعة القرار البيئي لضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بحياة كريمة وبيئة مناسبة.

نقدم لكم في هذا الجزء من الدليل بعضاً من التعريفات لهذه المفاهيم وعناصرها ودورها في تعزيز وتنمية المجتمع.

أولاً: التنمية المستدامة

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي ربطت الاعتبارات التنموية والمجتمعية بالبيئة المحيطة.

ما هي التنمية المستدامة ؟

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي حاجات الأجيال دون أن تحرم الأجيال القادمة من تلبية احتياجاتها. وعملياً هي التنمية التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وبما يحقق حياة أفضل لكافة أفراد المجتمع.

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. كما هو موضح في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١): عناصر التنمية المستدامة

ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالإقتصاد أحد المحركات الرئيسية للتنمية، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهية المجتمع (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمُشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع. والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة.

ثانياً: الإدارة البيئية

يتداول المختصون في مجال البيئة عدة تعاريف لمفهوم الإدارة البيئية، تهدف بالمحصلة إلى تعريف مفهوم الإدارة البيئية على النحو التالي:

ما هو مفهوم الإدارة البيئية؟

الإدارة البيئية: هي الجهود المنظمة التي تقوم بها المؤسسات لتحقيق الإستدامة البيئية بوصفها جزءاً أساسياً من سياساتها لضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بحياة كريمة وبيئة مناسبة، ويتضمن ذلك الحد من الآثار السلبية لأي مشروع أو نشاط تنموي على البيئة والانسان.

كما أن الإدارة البيئية تُعنى بربط مفاهيم الإدارة مع عناصر البيئة المختلفة من هواء وماء وتربة بهدف تحقيق المواءمة بين هذه العناصر للوصول إلى بيئة آمنة ومستدامة، كما هو موضح في الشكل رقم (٢).

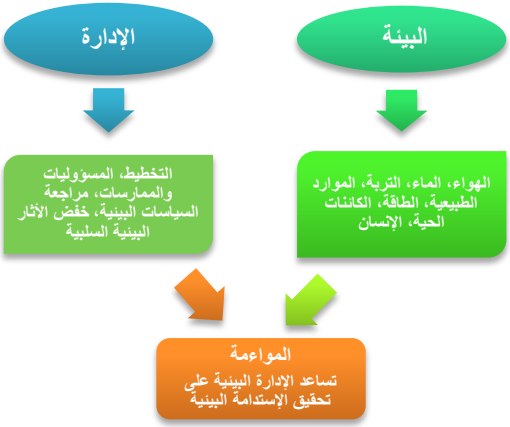

الشكل رقم (٢): العلاقة بين عناصر الإدارة ونظم الإدارة البيئية

وللوصول إلى تطبيق الإدارة البيئية لا بد من استخدام عدد من الأدوات كما هي موضحة في الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣): أدوات تطبيق الإدارة البيئية

وتقوم الإدارة البيئية على عدة مبادئ أهمها: الوقاية قبل العلاج، العدالة والمساواة والشمولية، الملوث يدفع، والتكاملية بين القطاعات التنموية المختلفة. وتعد الحوكمة البيئية من أهم المبادئ التي تعزز الاستدامة والإدارة البيئية.

ثالثاً: الحوكمة البيئية

زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بما يعرف بمفهوم الحوكمة في مجالات متعددة وخاصة البيئية منها.

ما هو مفهوم الحوكمة البيئية ؟

الحوكمة البيئية هي أحد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتُعنى بالمشاركة المجتمعية في وضع الأولويات والأهداف وصنع القرار البيئي ومن ثم المساهمة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع المتعلقة بالإدارة البيئية.

كما وتقوم الحوكمة البيئية على أربع ركائز أو عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل رقم (٤).

عناصر الحوكمة البيئية:

- الشفافية: تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب أخذها بعين الإعتبار لما لها من أهمية في صنع القرار البيئي والسياسات. وتعنى الشفافية بالإنفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابل للتحقق والرؤية السليمة أمام جميع أفراد وفئات المجتمع.
- المساواة: المقصود بالمساواة في الحوكمة البيئية هي تحقيق المساواة بين جميع الأفراد فيما يعنى بتطبيق السياسات والحلول.
- المسؤولية والمشاركة: تهدف الحوكمة البيئية إلى رفع الحس بالمسؤولية بين جميع أفراد المجتمع بالقضايا البيئية التي تهم المجتمع، كما وتشجع المشاركة في إيجاد حلول لهذه المشاكل.
- المساءلة: تهدف المساءلة إلى محاسبة جميع الأطراف فيما يخص القضايا البيئية.

الشكل رقم (٤): عناصر الحوكمة البيئية

رابعاً: المجتمع المدني

ظهر مفهوم المجتمع المدني حديثاً نظراً لحاجة المجتمعات لتمثيل مصالحها ومشاكلها أمام صانعي القرار.

ما هو مفهوم المجتمع المدني؟

المجتمع المدني هو الأفراد والمؤسسات غير الحكومية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات البيئية والتربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها.

تتكون مؤسسات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات الإسلامية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية والشبابية، وجمعيات حماية المستهلك، وجمعيات حماية حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة كما هو موضح في الشكل رقم (٥).

الشكل رقم (٥): مؤسسات المجتمع المدني

إن تحسين قدرات المنظمات غير الحكومية وتأهليها للمشاركة بإسلوب واع وماهر في صياغة السياسات البيئية والمشاركة في صنع القرار البيئي فيما يخص القضايا الرئيسية، وتمثيل مصالح المواطنين والمجتمعات في المناقشات والمناظرات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة يعد من أهم عوامل نجاح تطبيق الحوكمة البيئية.

الفصل الثاني: عناصر الحوكمة البيئية الرشيدة والمجتمع

الفصل الثاني: عناصر الحوكمة البيئية الرشيدة والمجتمع

سبق أن عرّفنا الحوكمة البيئية بأنها أحد المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة وتعنى بالمشاركة المجتمعية في وضع الأولويات والأهداف وصنع القرار البيئي ومن ثم المساهمة في تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع المتعلقة بالإدارة البيئية.

الحوكمة البيئية الرشيدة؟

كيف يتم اتخاذ القرارات البيئية وكيف يتم تنفيذها ومساءلة المقصرين في حال عدم الالتزام بمعايير التنفيذ.

لكن ماذا نعني بالحوكمة البيئية الرشيدة؟

هي الآلية التي يتم فيها اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون البيئية وتنفيذها بإطار منظم قائم على الشفافية والمساءلة والمشاركة. وبعبارة أخرى فإن تعزيز الحوكمة البيئية تقتضي مشاركة جميع المعنيين لإتخاذ القرارات البيئية وتنفيذها بشفافية تامة بدون تجاوزات أو اعتبارات شخصية وفي إطار واضح يسمح بتعرض الجميع للمساءلة في حال عدم الالتزام بالقوانين.

أسس الحوكمة الرشيدة

يقوم مفهوم الحوكمة على ثلاثة مفاهيم أساسية مجموعة باختصار (TAP) حيث (T) تُشير إلى الشفافية Transparency و (A) تشير إلى المساءلة Accountability و (P) تُشير إلى المشاركة Participation. وعليه، فإن مقدار التداخل بين هذه المفاهيم الثلاثة يحدد مقدار الرشد في الحوكمة كما هو موضح في الشكل رقم (٦).

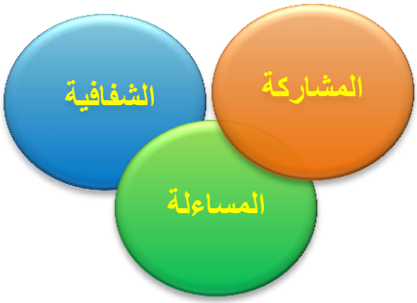

الشكل رقم (٦): نموذج الحوكمة الرشيدة والذي يظهر فيه تداخل الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذه

المشاركة المجتمعية

للمشاركة المجتمعية دور أساسي في عملية التنمية في المجتمع، فهي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية والتي يتم من خلالها مشاركة جميع المعنيين في شأن ما في اتخاذ القرار. وينبغي أن تكون المشاركة فاعلة وذات قيمة وليست مجرد مشاركة صورية ليس لها دور في صياغة واتخاذ وتنفيذ القرار البيئي. وهناك العديد من الجهات المجتمعية التي يمكن أن تحقق المشاركة الفاعلة في التنمية كما هي موضحة في الشكل رقم (٧).

الشكل رقم (٧): الجهات المجتمعية التي يمكن أن تحقق المشاركة الفاعلة في التنمية

أهمية المشاركة المجتمعية

أن للمشاركة المجتمعية دور أساسي في تحقيق مفهوم الحوكمة البيئية الرشيدة وتظهر تلك الأهمية موضحةً في الشكل رقم (٨).

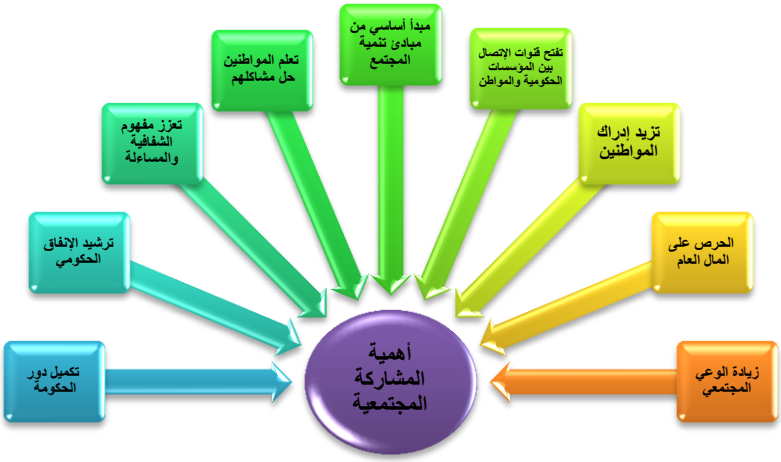

الشكل رقم (٨): أهمية المشاركة المجتمعية

علاقة الحوكمة بالمشاركة المجتمعية

إن مسؤولية تعزيز ثقافة الحقوق والمسؤوليات تقع بين عدد من الجماعات والمؤسسات والمواطنين، كما أن دعم الإدارة المحلية لتنفيذ العمليات تتيح الفرص للمواطنين للتعبير عن آرائهم والمشاركة، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم الحوكمة الجيدة ومساءلة الإدارة المحلية. فضلًا عن أن تنمية المواطن، لا سيما النساء والشباب، ومشاركتهم في الشؤون المحلية لتزويدهم بالفرص للتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار البيئي هي الخطوة الأولى في تحقيق مفهوم الحوكمة الرشيدة.

الشفافية

هي أن تقوم الجهات المسؤولة بالإفصاح وبوضوح وبشكل كامل غير مضلل عن المعلومات الخاصة بها والتي لعبت دوراً رئيسياً في اتخاذ القرار، وذلك لتمكين أصحاب المصلحة من التقييم وربط الوضع الحالي بالتوقعات المستقبلية وبالتالي مواصلة المشاركة البناءة على مستوى المجتمع.

أهمية الشفافية في تحقيق مفهوم الحوكمة

تعد مبادئ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام الحوكمة من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب والإفصاح عن كافة البيانات والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء مما يساهم ايجاباً في التخطيط للمستقبل بمشاركة مجتمعية فاعلة.

المساءلة الاجتماعية

هي أداة إلزام لمن بيدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم في قضايا المجتمع والتي تؤثر على عدد كبير من المواطنين، وبيان ووصف الحقوق والمسؤوليات بين أجهزة الدولة من مؤسسات ومنظمات مجتمع مدني وأطراف فاعلة لما له من أثر على حياة المواطنين.

أهمية المساءلة في تحقيق مفهوم الحوكمة

تبرز أهمية المساءلة الإجتماعية في تحقيق الحوكمة في أنها تقدم إطار واضح يسمح بتعرض الجميع للمساءلة في حال عدم الالتزام بالقوانين وبالتالي تحقيق أفضل للحاكمية الرشيدة.

قضية للنقاش

كيف يمكن تحقيق الحوكمة البيئية الرشيدة في إنشاء محطة صرف صحي مثلاً؟

القضية: تُعاني إحدى القرى في الأردن بعدم وجود شبكة صرف صحي، كيف يمكن للجهات المعنية أن تتخذ قراراً مناسباً وتقوم بحل المشكلة بشكل يُراعي مفهوم الحوكمة البيئية الرشيدة؟

خطوات مقترحة لتحقيق مفهوم الحوكمة الرشيدة في إنشاء محطة صرف صحي

بدايةً لا يمكن اعتماد صورة واحدة للخطوات التي يمكن اتباعها لتحقيق الحوكمة البيئية الرشيدة فكل ما من شأنه تحقيق العناصر الثلاثة المذكورة سابقاً تُعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح. الخطوات التالية أنشطة مقترحة تُساهم بشكل كبير في تحقيق مفهوم الحوكمة الرشيدة لحل هذه المشكلة:

- **المشاركة والشفافية:** تشكيل لجنة مجتمعية تشرف عليها إحدى مؤسسات المجتمع المدني بحيث تتشكل هذه اللجنة من مسؤولين وصناع القرار وأفراد مجتمع محلي بكافة شرائحة بهدف الإستماع إلى وجهة نظر المجتمع المحلي لأوضاع المياه العادمة والمشاكل المرتبطة بها واقتراحات لحل المشكلة وجمع المعلومات ذات العلاقة. يتخلل هذه الاجتماعات عرض القوانين والأنظمة والسياسات الحكومية الناظمة لقطاع الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة في المناطق المدنية والقروية.

- **المشاركة والشفافية:** يتم الإتفاق على عدة اقتراحات وتوصيات لحل المشكلة بالمشورة مع اللجنة المحلية /المجتمعية بحيث تُراعي هذه الحلول القبول المجتمعي والحالة الاقتصادية والآثار البيئية. فمثلاً يتم إطلاع اللجنة المحلية من قبل الأعضاء الفنيين من وزارة المياه على الآثار التي قد تنجم عن وجود محطة معالجة صرف صحي قريبة في المنطقة واستعراض أنظمة المعالجة المناسبة. من الممكن مثلاً عرض الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع على أهل المنطقة والمبالغ المالية المترتبة عليهم؛ الخ.

- **المشاركة:** تقوم وزارة المياه والري وبالتنسيق مع المجتمع المحلي باختيار الحل المناسب للتخلص من المياه العادمة في المنطقة وبما يتوافق مع طبغرافية المنطقة. من الممكن أن يكون الحل مثلاً شبكة صرف صحي لا مركزية تربط مجموعة منازل في القرية بحيث تصرف المياه إلى محطة معالجة مجاورة.

- **الشفافية والمساءلة:** يتم إطلاع اللجنة المحلية على تفاصيل المشروع ومدته ونوع المعالجة والكلفة المترتبة على السكان وآلية التشغيل والمتابعة وغير ذلك ومن ثم الاتفاق على مسؤولية كل طرف.

- **الشفافية والمساءلة:** يتم طرح عطاء بكافة التفاصيل ذات العلاقة في الصحف المحلية وفي المواقع المعنية بحيث يصل إعلان العطاء إلى أكبر قدر ممكن من الناس.

- **الشفافية والمساءلة:** يتم وضع معايير دقيقة لدراسة العروض المالية والفنية المقدمة بحيث يُوضع لكل معيار وزن رقمي معين.

- **المشاركة والشفافية:** يتم استلام العروض وفتحها بحضور ممثلين عن المتقدمين ودراسة العروض المقدمة بحسب المعايير المُتفق عليها ومن ثم إعطاء كل عرض علامة فرعية وعلامة كلية تظهر التقييم الإجمالي.

- **المشاركة والشفافية والمساءلة:** يتم متابعة تنفيذ المشروع بحسب وثائق العطاء والتأكد من مطابقة جميع المواد المستخدمة للمعايير المُتفق عليها بحيث تتم المتابعة من خلال الوزارة المعنية وبحضور ممثلين عن اللجنة المحلية.

- **المشاركة والشفافية:** يتم تشغيل نظام المعالجة بحضور اللجنة المحلية وأخذ عينات دورية من المياه بشكل دوري وعرض النتائج للجنة المحلية. ممكن لأحد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المنطقة القيام بهذا الدور.

- **الشفافية والمساءلة:** تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح لكل من وزارة المياه والري ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي والمستفيدين في كل ما يتعلق بإدارة المحطة ومتابعة تشغيلها وإصلاح الأعطال التي قد تظهر على المحطة.

- **المشاركة والمساءلة:** تلقي الشكاوى من قبل المستفيدين حول أداء المحطة أو حول آلية إدارة العمل وذلك من خلال صندوق خاص بذلك ممكن وضعه في إحدى مؤسسات المجتمع المدني أو في وزارة المياه والري.

- **المساءلة:** الاستجابة للشكاوى بزمن معلوم لدى الشخص المُشتكي على أن لا يتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديم الشكوى.
- **المساءلة:** محاسبة ومساءلة كل شخص لا يقوم بالمهام المتفق عليه سابقاً.

تمرين ١

كيف يمكن تطبيق ما سبق من غير تطبيق مفاهيم الحوكمة البيئية الرشيدة؟

تمرين ٢

كيف يمكن تطبيق مفهوم الحوكمة البيئية الرشيدة لإنشاء مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية؟

نموذج مقترح حول مفهوم الحوكمة البيئية الرشيدة:

من خلال تجارب الجمعية العلمية الملكية في مجال الحوكمة البيئية والإدارة المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية فقد تم اقتراح النموذج أدناه حول الحوكمة البيئية الرشيدة.

الشكل رقم (٩): نموذج مقترح لتحقيق مفهوم الحوكمة البيئية الرشيدة

يمثل الشكل (٩) نموذج مقترح للحوكمة البيئية الرشيدة يقوم حول أساس المشاركة بحيث يدخل كل من مفهومي الشفافية والمساءلة ضمن المشاركة وهذا يفيد بأن أي حوكمة بيئية لا تستند على أساس المشاركة فهي حوكمة ناقصة غير رشيدة. كما يفيد النموذج المقترح أن الشفافية والمساءلة بكل تفاصيلها ومكوناتها تحتاج إلى المشاركة وهذا بخلاف النموذج التقليدي المتبع – الدوائر المتداخلة (شكل رقم (٦)) والذي يشير إلى تداخل أجزاء من الشفافية والمساءلة والمشاركة معاً بينما تبقى الأجزاء الأخرى غير متداخلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة

الفصل الثالث: دراسة حالة" مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية فى الحوكمة البيئية"

المقدمة

يعتبر الأردن من الدول الفقيرة بمواردها الطبيعية، حيث يواجه تحديات بيئية كبيرة متمثلة بشح وتدهور الموارد المائية، وتلوث الأراضي والتصحر، وسوء إدارة النفايات الصلبة بالإضافة إلى تلوث الهواء. وقد تأثرت البيئة بشكل كبير نتيجة لتزايد تدفق اللاجئين من دول الجوار، حيث أدى تزايد أعداد السكان إلى تفاقم هذه التحديات في المجتمعات المستضيفة للاجئين خاصة في مجتمعات الشمال. ومن هنا كان لا بد من مساعدة هذه المجتمعات لتحقيق التكيف والتعامل بشكل أفضل مع التحديات البيئية المتفاقمة وذلك من خلال خلق الفرص التي تعزز قدرات مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الحوار المجتمعي والمشاركة بين الأشخاص وبخاصة النساء والشباب في التصدي للتحديات البيئية، اضافة إلى تعميق التعاون والشراكات بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

وتظهر أهمية مشاركة المجتمع المدني بمفهوم الحوكمة البيئية من خلال تمثيل مصالح المواطنين في صنع القرار البيئي وصياغة السياسات والتشريعات البيئية مما يحقق المشاركة والشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف.

"مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية" هو احد المشاريع التي تم تنفيذها من قبل قسم دراسات المياه/ مركز البيئة والمياه في الجمعية العلمية الملكية وبدعم من الإتحاد الأوروبي من خلال مشروع "تعزيز الحوكمة البيئية من خلال بناء قدارت المنظمات غير الحكومية".

الهدف الرئيسي من المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرة على التكيف والإدارة البيئية في المجتمعات الأردنية التي تستضيف اللاجئين السوريين من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المدني وذلك عن طريق تعزيز فرص المشاركة الشاملة للمجتمع المحلي، ولا سيما النساء والشباب، في مواجهة ومحاولة معالجة التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه المجتمع.

منهجية المشروع

تتركز منهجية المشروع على محاور رئيسية تعتمد على الإدارة المتكاملة، التشاركية، والشفافية، وبناء القدرات ونقل الخبرات ليتمكن المجتمع من ايجاد حلول تتناسب مع الواقع البيئي الذي تعيشه، يظهر ذلك في الشكل رقم (١٠).

الشكل رقم (١٠): منهجية عمل المشروع

الخطوة الأولى: تحديد منطقة الدراسة بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والمحلية بناءً على معايير واضحة ومعتمدة

صمم هذا المشروع لإستهداف مجتمع محلي في الأجزاء الشمالية من الأردن، حيث يشكل اللاجئون السوريون ضغطاً إضافياً على خدمات النظم والموارد الطبيعية. تم اعتماد المعايير التالية لإختيار المجتمع المناسب لتنفيذ المشروع وكالآتي:

- ✓ عدد اللاجئين السوريين في المجتمع
- ✓ وجود منظمة مجتمع مدني راسخة وناشطة في المجتمع
- ✓ المشاكل البيئية السائدة
- ✓ نقص في المشاريع التي تعالج المشاكل البيئية

بهدف تحديد منطقة الدراسة وضمان عدم تكرارية العمل المنفذ من قبل جهات دولية أو محلية أخرى وللحصول على المعلومات المطلوبة أعلاه والتي تساعد في اختيار منطقة المشروع تم عقد عدد من الإجتماعات مع كافة المعنيين بالمواضيع البيئية والتنمية اضافة إلى الحاكم الاداري كما هو موضح في الشكل رقم (١١).

الشكل (١١) : الاجتماعات التي تم عقدها لضمان التكاملية في المشروع

وفي نهاية هذه الإجتماعات تم الحصول على المعلومات المتعلقة بتوزيع اللاجئين السوريين في محافظات الشمال والجهات الدولية التي تعمل في إقليم الشمال ونوع المشاريع المنفذه في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين السوريين.

بناء على ما تقدم، تم تحديد محافظات المفرق، اربد وجرش بأنها المحافظات الأكثر استضافة للاجئين السوريين مع الأخذ بعين الأعتبار ضعف التدابير البيئية التي تنفذ على أرض الواقع لرفع التكيف البيئي في هذه المحافظات. بعد اختيار المحافظات تم البحث وبالتنسيق مع مكتب التنمية في المحافظة عن جمعيات ومنظمات مجتمع محلي ناشطة في العمل التطوعي البيئي. تم ترشيح أربع منظمات مدنية غير حكومية في المحافظات المذكورة للمشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع وكما هو موضح في الشكل رقم (١٢).

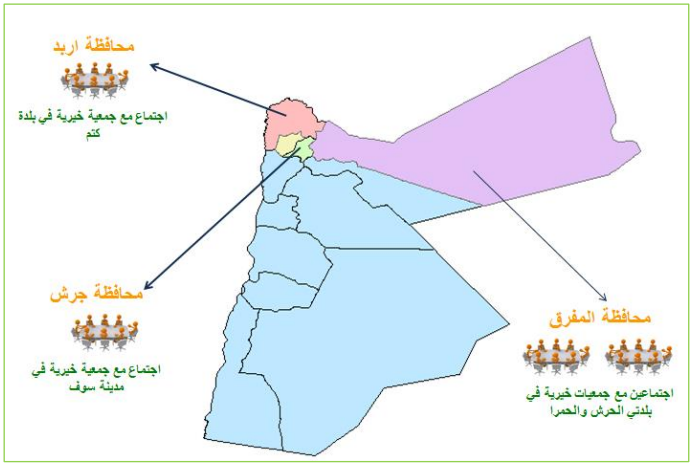

الشكل (١٢) : الاجتماعات التي تم عقدها مع منظمات المجتمع المدني

قام فريق عمل المشروع بعقد اجتماعات مع الجمعيات المرشحة وذلك من أجل التعرف على: التحديات البيئية الرئيسية التي تواجهها وتواجه مجتمعاتها جراء استضافة اللاجئين السوريين، عدد اللاجئين السوريين في هذه المجتمعات، والمشاريع السابقة التي تم تنفيذها من قبل وكالات وطنية و/ أو دولية، ورغبة هذه الجمعيات المرشحة في المشاركة بتنفيذ أنشطة المشروع. بناءً على نتائج هذه الإجتماعات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الإجتماعات مع الجهات الرسمية والدولية تم تحديد منطقة (سوف) في محافظة جرش لتكون منطقة الدراسة.

منطقة الدراسة

نُفذ هذا المشروع في مدينة سوف والتي تقع في محافظة جرش شمال الأردن وتبلغ مساحتها تقريبا خمس عشرة ألف دونم تقريباً وتتبع إدارياً إلى لواء القصبة في محافظة جرش كما هو موضح في الشكل رقم (١٣). يبلغ عدد سكان المدينة حوالي ثلاثين ألف نسمة منهم خمسة الآف لاجئ سوري. تتميز مدينة سوف كباقي مناطق محافظة جرش بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وهو بارد إلى معتدل شتاءً وحار صيفاً، كما تشتهر المدينة بينابيع المياه والشلالات الصغيرة وتشتهر بزراعة الفواكه والخضروات كما يوجد العديد من مزارع تربية الدواجن والأبقار وتربية النحل.

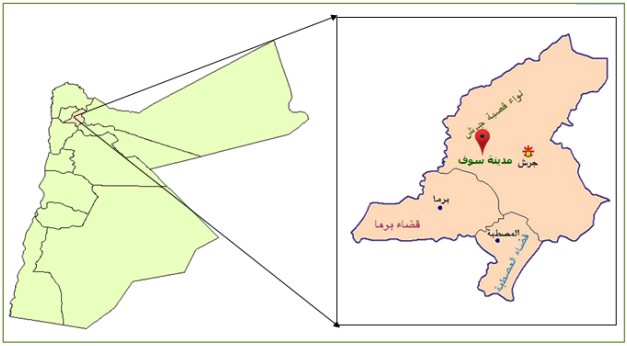

الشكل رقم (١٣):منطقة الدراسة

وعقب عدة لقاءات وبناءً على تقييم الفريق تم اختيار جمعية سوف للتنمية الجديدة لتقود العمل في مدينة سوف وتم وتوقيع مذكرة تفاهم معها بهذا الخصوص. وبعد تحديد منطقة الدراسة عُقدت مجموعة من الاجتماعات مع كافة المعنيين في المنطقة وتم تعريفهم بالمشروع، أهدافه ومنهجية العمل وتم الطلب بتسمية مندوب من الجهات الحكومية ذات العلاقة ليكون ضمن اللجنة المشكلة لمتابعة نشاطات المشروع مع فريق العمل.

الخطوة الثانية: عقد ورشة اطلاق المشروع للتعريف بالمشروع: أهدافه، نشاطاته، منهجية الدراسة والنتائج المتوقعة.

أُطلق المشروع تحت رعاية احدى المؤسسات الحكومية العاملة بالمنطقة وبحضور مندوبي المجتمع المحلي من كافة المؤسسات والأطياف ومن مختلف الفئات العمرية. تم بيان أهمية ربط العلم بالمجتمع وبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في إحداث التغيير الذي يساهم في تنمية المجتمعات نحو الأفضل وخاصة في مجال البيئة. تم التعريف بالمشروع، أهدافه، نشاطاته، والمنهجية التي ستتبع بالدراسة، والنتائج المتوقعة وكيف سيسعى الجميع لإيجاد حلول تتناسب مع القضايا البيئية البارزة في المجتمع المحلي ودور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ خطة عمل المشروع وتحقيق التنمية المنشودة.

الخطوة الثالثة: تشكيل لجنة مؤلفة ممثلة للمجتمع المحلي لدعم ومتابعة نشاطات المشروع.

شُكلت لجنة مؤلفة من الشباب الناشطين والنساء الناشطات في المجال البيئي ووجهاء المنطقة بحيث تكون هذه اللجنة نواة للمشروع، والقوة الدافعة للقيام بأنشطته المختلفة، بحيث تهدف اللجنة الى إنشاء منصة مجتمعية فعالة تهتم بالإدارة البيئية على المستوى المحلي وتديم الحوار والمشاركة بين الجهات المختلفة. تم تشكيل اللجنة كالآتي:

- ترشيح الممثلين الرسميين: تم إرسال خطابات رسمية إلى جميع الأطراف الحكومية المعنية من أجل ترشيح ممثليها لمتابعة أنشطة المشروع وبناء الشراكات .
- فتح الباب للمتطوعين: خلال ورشة عمل إطلاق المشروع أعرب عدد من الحضور عن اهتمامهم ليكونوا جزءا من هذا المشروع.

- تحديد أصحاب العلاقة ومدى تأثيرهم على المشروع ونجاحه: تم تحليل أصحاب المصلحة العامة؛ وهم عبارة عن مجموعة من الأفراد الرئيسيين / المؤسسات / المنظمات التي تكون قادرة على تمثيل مصالح أوسع شريحة من المجتمع في الأنشطة المختلفة للمشروع وتم أخذهم بعين الاعتبار عند تشكيل لجنة المشروع حيث سيلعب هؤلاء الدور الرئيس في استدامة ونشر نتائج وآثار المشروع على المدى القصير والمتوسط.

الخطوة الرابعة: تقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بالقضايا والمشاكل المرتبطة بالبيئة في المنطقة المستهدفة بالدراسة وذلك من خلال استخدام الأدوات التالية:

- ✓ بحث وتجميع ومراجعة مختلف الدراسات والتقارير البيئية التي تم إعدادها وتطويرها من قبل مختلف الجهات والمنظمات الدولية؛
- ✓ عقد اجتماعات مع مختلف الجهات والمؤسسات المحلية من أجل تحديد الاحتياجات والأولويات البيئية؛
- ✓ تحليل كافة البيانات التي تم جمعها ليتم استخدامها كمؤشرات للنتائج في إعداد تقرير الوضع البيئي الحالي.

الخطوة الخامسة: بناء قدرات اللجنة التي تم تشكيلها في مجالات الإدارة البيئية والمهارات الفردية.

تم تحديد المشكلة البيئية التي تواجه المجتمع المحلي المستهدف على أنها النفايات الصلبة وذلك من خلال تحليل كافة المعلومات التي توفرت في الميدان، تم بعد ذلك العمل مع اللجنة لتحديد الاحتياجات التدريبية التي تلزمهم لبناء قدراتهم في المهارات الفردية والعلمية والتي تساعدهم في ايجاد حلول بيئية واقعية.

وتم اختيار أربعة مواضيع رئيسية للتدريب وكالآتي :

- المهارات الفردية: مثل مهارات الإتصال، مهارات العرض والتقديم ومهارات التفاوض،
- واقع النفايات الصلبة في الأردن وإدارتها،
- طريقة عمل السماد العضوي من مخلفات الطعام،
- وتقنيات إعادة التدوير.

الخطوة السادسة: تطوير دليل لتدريب مؤسسات المجتمع المدني.

بعد ان تم اخذ الخبرة اللازمة من الجميع لتحقيق مفاهيم الحوكمة البيئية تم إعداد هذا الدليل لتوثيق التجربة الميدانية ولإستخدامه كمرجع لنقل الخبرة لباقي مؤسسات المجتمع المدني التي ترغب بالعمل مع المجتمعات المحلية في المواضيع البيئية.

الخطوة السابعة: نقل الخبرات المكتسبة من اللجنة التي تم تشكيلها لمجموعات أخرى من مؤسسات المجتمع المدني.

إن الخبرات التي تم تحصيلها خلال فترة المشروع من قبل اللجنة المشكلة سيتم نقلها لمؤسسات مجتمع مدني أخرى وذلك لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أطياف المجتمع المحلي في صناعة القرار البيئي المحلي .

الخطوة الثامنة: تطوير خارطة طريق بالتعاون مع اللجنة التي تم تشكيلها للتعامل مع التحديات البيئية المختلفة.

بعد اكتساب المعرفة اللازمة وبناء قدرات شريحة واسعة من المجتمع المدني في المفاهيم البيئية والحوكمة سيقوم الجميع في تصميم خطة عمل على المستوى المحلي لحل المشكلة البيئية من وجهة نظرهم وسيتم مناقشتها وعرضها على المؤسسات الحكومية وإيجاد طريقة لدمج هذه الحلول ضمن الخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات.

الخطوة التاسعة: عقد ورشة ختامية للمشروع من أجل نشر نتائج المشروع والدروس المستفادة.

وتحقيقاً لمفاهيم الشفافية والتشاركية سيقوم الجميع بعرض الدروس المستفادة من هذه التجربة ومشاركتها مع الاخرين.

نتائج المشروع

خلال فترة تنفيذ المشروع تم تحقيق النتائج التالية:

- بناء التحالفات وتعزيز التشبيك مع منظمات المجتمع المدني.
- تعزيز قدرات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار البيئي.
- جمع وتحليل وتسهيل الوصول إلى المعلومات البيئية.

الدروس المستفادة

من خلال هذا المشروع تم تلخيص عدد من الدروس في مجال مشاركة المجتمع المدني في الحوكمة البيئية كما يلي:

- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى تشكل قوة دافعة نشطة لإحداث التغيير في المجتمعات ويجب ان تكون المنهجية تشاركية وتعتمد شكل رسمي لتحقيق النتائج المرجوة.
- افراد المجتمع قادرين على لعب ادوار رئيسية في مجتمعاتهم اذا تم تنظيمهم وتدريبهم على الخطاب العام.
- التعليم التفاعلي هو افضل طريقة لتدريب البالغين والمتطوعين

المراجع

١. البعد الاجتماعي للتطوع، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، عبد الهادي الجوهري، العدد ١٢سنة ٢٠٠١.

٢. تقارير مشروع تفعيل المشاركة المجتمعية في الحوكمة البيئية، الجمعية العلمية الملكية، ٢٠١٥ .

٣. ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، د. محمد عبد القادر الفقي، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية الأمانة العامة لندوة الحديث.

٤. نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة، د. مطانيوس مخول ود. عدنان غانم، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥ ، العدد الثاني، ٢٠٠٩.